

## آليات دعم المؤسسات الصغيرة في الجزائر كمعيق لظهور هابيتوس مقاولاتي

**Mechanisms to Support Small Businesses in Algeria as an Obstacle to the Emergence of an Entrepreneurial Habitus.**

حساين زهية

جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، الجزائر

zahia.hassaine@hotmail.fr

تركي لحسن

جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، الجزائر

torki\_lahcene@yahoo.fr

تاريخ القبول: 2019/11/22

تاريخ الاستلام: 2019/02/09

**الملخص:** تعتبر المؤسسات الصغيرة من المحركات الفعلية لخلق مناصب الشغل، إلا أنها في الدول النامية لا زالت تعاني من ضعف في الإنتاجية وتساهم بشكل محتشم في سوق العمل. عمدت الجزائر، خصوصا مع بداية تسعينات القرن الماضي، إلى وضع ميكانيزمات تهدف من خلالها إلى دعم المؤسسات الصغيرة بهدف إعطاء دفع للاقتصاد الوطني الريعي، وكذا المساهمة في سوق العمل إلى جانب التنوع في القطاعات الاقتصادية. فأنشأت الدولة، بهذا الخصوص، هيئات متخصصة في دعم ومتابعة المؤسسات الصغيرة والناشئة، لكن يبدو أن هذه الآليات قد لعبت دورا سلبيا بحيث كانت من بين الأسباب التي ساهمت في انتشار ثقافة اتكالية شكلت عائقا أمام ظهور هابيتوس مقاولاتي. وتهدف من خلال هذه الدراسة إلى محاولة تحديد إطار مفاهيمي للهابيتوس المقاولاتي الذي نعتقد أنه يشكل الحلقة المفقودة في المشاريع التنموية، كما نسعى أيضا إلى محاولة التعرف على المعوقات الإيديولوجية والسوسيوثقافية التي ساهمت إلى حد بعيد في عرقلة التنمية الاقتصادية.

**الكلمات المفتاحية:** المؤسسة الصغيرة، آليات الدعم، المقاولاتية، الهابيتوس والهابيتوس المقاولاتي.

**Abstract** small businesses are a real engine of job creation. however, most small businesses in developing countries are low-productivity micro-enterprises that have not developed or created additional jobs. Algeria, especially in the early 1990s of the last century, has developed a small business support mechanism, in order to give animpetus to the economy of rent, to contribute to the labor market and to diversify the economic sectors. In this regard, the State hasset up specialized agencies to support and monitor small emerging companies. However, it seems that these mechanisms played a negative role, which is one of the reasons that contributed to the spread of a culture of dependence that was an obstacle to the emergence of entrepreneurial Habitus. we try, in this study, to define a conceptual framework for Habitus, which we believe is the missing link in development projects. We also seek to identify the ideological and socioeconomic obstacles that have greatly hindered economic development.

**Key Words:** small businesses, support mechanism, entrepreneurship, habitus and entrepreneurial habitus.

**JEL Classification:** G32, L26

\*مرسل المقال: تركي لحسن (torki\_lahcene@yahoo.fr).

## المقدمة:

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل العام محركا أساسيا للتنمية الاقتصادية وذلك من خلال مساهمتها الفعالة في امتصاص البطالة، دعم الإنتاج، تغطية حاجيات السوق من المواد الأولية المطلوبة من قبل المؤسسات الضخمة، هذا زيادة على قدرتها على التأقلم في حالة تغير الظروف والمعطيات في البيئة المحيطة بها.

بعد فشل المشروع التنموي الذي اعتمدت فيه الدولة على الثورة الزراعية والصناعات المصنعة وكذا على الشركات الضخمة، في الفترة التي تلت الاستقلال مباشرة، وبعد أن غيرت النموذج السياسي والقِبلة الاقتصادية مع بداية تسعينات القرن الماضي، حاولت الجزائر أن تتبنى مشروع المؤسسة الصغيرة (المقاولاتية) من خلال آليات دعم حشدتها لهذه العملية. فخصصت مجموعة من الهيئات المكلفة بترقية الشغل وإنشاء المؤسسات، كوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)، والصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC). إلا أن النتائج المرصودة بعد أكثر من عقدين من الزمن تؤكد على فشل هذا الخيار.

وقد ازداد اهتمام الجزائر، في الآونة الأخير، بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف ترقيتها، توجيهها وتطويرها من خلال وضع آليات جديدة لهذا الغرض، كصندوق دعم وتحديث (م.ص.م)، الوكالة الوطنية لتطوير وتحديث (م.ص.م). ويهدف، في هذا الصدد، قانون توجيه وتطوير (م.ص.م)، الذي يكمل ويعدّل قانون 2001، إلى تشجيع نشأة (م.ص.م)، تحسين قدرتها التنافسية، زيادة نسبة صادراتها، تحسين مستوى الإدماج الوطني وترقية التعاقد الثانوي (sous-traitance) (Bulletin d'information statistiques , 2018).

ويشكل هذا القطاع العمود الفقري لأغلب الاقتصاديات العالمية القوية نظرا لاستغلاله للطاقات المعطلة وإحاقها بالقوى المنتجة التي تساهم في البناء والتنمية، وتتبنى مبدأ الاعتماد على الذات في تطوير وتنمية الاقتصاد المحلي وتوزيع المنتجات. وبالنسبة للجزائر التي عولت منذ تسعينات القرن الماضي على خيار المقاولاتية ودعم المؤسسات الصغيرة، فيبدو أن هذا القطاع ينسجم إلى حد بعيد مع الظروف التي يمر بها الاقتصاد الوطني. وبالتالي يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تساهم بدور فعال في عملية الإسراع بالتنمية لأنها لا تتطلب استثمارات ضخمة في وقت واحد، وهي قادرة على تعبئة المدخرات الفردية الصغيرة، ويمكن لإنتاج هذه الصناعات أن يزيد في حجم السوق المحلي، ويضمن إنتاج بعض السلع التي يصعب الحصول عليها، كما تساعد في تكوين وإعداد اطارات الفنية، كما يمكنها من تنمية الصادرات ومنه الحصول على العملة الصعبة وبالتالي المساهمة إيجابيا في الميزان التجاري.

**مشكلة الدراسة:** تولد لدينا الاهتمام بهذا الموضوع انطلاقا من تجربتنا الشخصية التي تمثلت في خبرة لأكثر من عشر سنوات في القطاع البنكي، خصوصا وأننا كنا مكلفين بمنح القروض للمؤسسات الصغيرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، ثم إنشائنا لمؤسسة صغيرة ضمن تجربة شخصية بعد الاستقالة من البنك. فقد سمحت لنا هذه التجارب أن نلمس عن قرب المشاكل الحقيقية التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة، والتي كثيرا ما يجتزلها عامة الناس، في البعد الاقتصادي البحث.

إضافة إلى ذلك يمكن للمتتبع لهذا الموضوع أن يكتشف بسهولة مدى إخفاق هذا المشروع في تحقيق الأهداف المسطرة. فعلى الرغم من الإحصائيات المعلنة من قبل هذه الهيئات بخصوص نسب نجاح المؤسسات

الصغيرة المنجزة في هذا الإطار، والتي تميل إلى التفاؤل بخصوص النتائج الإيجابية ونسبة استرجاع القروض، إلا أن الواقع ينبئ بالعكس. فحسب الإحصائيات الرسمية لوزارة الصناعة والمناجم فإن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد بلغ، حتى الثلاثي الأخير لسنة 2018، 1 093 170 مؤسسة تشمل كل الأصناف، يمثل القطاع الخاص منها 99,9%. أما إجمالي صادرات هذه المؤسسات فقد قدر بـ 19 828 مليون دولار (Bulletin d'information statistiques , 2018). وإذا كان إجمالي الصادرات إلى غاية شهر سبتمبر 2018 قد قدر بـ 23,65 مليار دولار، وأن الصادرات خارج قطاع المحروقات قدرت بـ 6,91% (statistiques du commerce exterieur de l'Algerie, 2018) فهذا ما يؤكد المشاركة الهزيلة لهذه المؤسسات، على كثرة تعدادها، في دعم الصادرات الوطنية والذي يمثل واحدا من الأهداف الرئيسية لهذه المؤسسات.

وإذا كانت الدولة قد ساهمت إلى حد بعيد في إنشاء، ترقية ودعم هذه المؤسسات، خصوصا من الناحية المالية، من خلال القروض الممنوحة والتسهيلات البنكية والامتيازات الجبائية، فإننا نعتقد أن المشكل أعمق وأكبر من أن يحتزل في الجانب المادي، وبالتالي فهو يتعلق بالمنظومة السيوسيو-ثقافية. من هذا المنطلق نحن ندعي في هذه الدراسة أن غياب الهايبتوس المقاولاتي الذي كان نتيجة أفزتها التوجهات الايديولوجية، السياسية والاقتصادية السابقة، هو السبب المباشر في فشل الخيار المقاولاتي.

وعليه فإن الإشكالية التي نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تفكيك مضامينها تتمحور في الإجابة على مجموعة من الأسئلة يمكن أن نلخصها فيما يلي:

- ما هي أهم المعالم السوسيوثقافية التي تطور في ظلها القطاع الخاص في الجزائر؟
- ماهي الأسباب التي أدت إلى إخفاق آليات الدعم في تحقيق أهدافها؟
- كيف ساهمت آليات دعم المؤسسات الصغيرة في انعدام هايبتوس مقاولاتي؟
- كيف يمكن للمحيط السوسيو-ثقافي المساهمة في تكوين هايبتوس مقاولاتي؟

#### الدراسات السابقة:

- دراسة لعشاشي وسييلة (باللغة الفرنسية) (Wassila, 2006): تحاول الدراسة أولا فهم طبيعة العلاقة بين العناصر النظرية المحددة للفعل المقاولاتي، والتي تندرج ضمن نماذج المقاربات التي تهتم بالمقاول، ثم إيضاح أثر هذه العناصر على مدى نجاح المقاولين. كما تحاول الدراسة أن توضح كيف أن روح المقاولاتية، بشكل خاص، والاقتصاد بصفة عامة، محكومان بخصوصية المجتمع الجزائري، وأن المقاول الجزائري يسعى جاهدا لمواجهة اكراهات المحيط الذي يمارس عليه نوعا من القهر، ويشكل عقبة أمام الممارسة المقاولاتية.
- دراسة رشيد روان (باللغة الفرنسية) (Rachid, 2015): تهدف الدراسة إلى توضيح أثر العوامل السوسيوثقافية والتحفيزية على الفاعلين في مجال المقاولاتية. كما تسعى إلى محاولة فهم إمكانية وجود روح مقاولاتية تمثل قاسم مشترك بين المنظمات والهيئات وبين الفاعلين، الشيء الذي يجعل من الضروري دراسة الإطار الاجتماعي وكذا قيم العمل التي تمثل المعيار الأساسي في تحديد سلوك الفاعلين.

كما تحاول الدراسة معرفة المحددات الاجتماعية والثقافية التي تدخل في تشكيل الثقافة المقاولانية، وتعمل على تحفيز المقاول أو تثبيطه أثناء المسار المقاولاتي.

- **دراسة زروال نصيرة (نصيرة، 2016):** هدف الدراسة للتركيز على القيم الاجتماعية وعلاقتها بالإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، حيث أن الانتقال من نظام لآخر يفرز منظومة معينة من القيم تتماشى معه، باعتبار أن القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع الجزائري من أهم معيقات التنمية في القطاع الصناعي. من هنا تحاول الدراسة الاجابة على الأسئلة التالية: ماهي أهم الإصلاحات الاقتصادية التي مست القطاع الصناعي؟ وكيف أثرت القيم الاجتماعية على عرقلة تحقيق الإصلاحات التي مست القطاع الصناعي؟

- **دراسة ديرك دوكلير (Dirk De Clercq) وماكسيم فورونوف (Voronov, Maxim Voronov)** (2009): بناءً على النظرية الاجتماعية لبورديو، فإن هذه الدراسة تسعى إلى تأسيس إطار نظري لوجهي الشرعية الممنوحة للمقاولين الجدد الذين يندمجون في الحقل. أولاً الشرعية المؤسسة، والتي تمثل مدى امتثال القادمين الجدد للمعايير فيما يتعلق بالسلطة المفروض على أرض الواقع (قواعد اللعبة)، ثانياً الشرعية المبتكرة (المجددة)، والمتعلقة بمدى تحدي المقاولين الجدد لهذه المعايير المفروضة (القدرة على التميز). تسعى كذلك الدراسة إلى وضع تصور لقدرة المقاولين الجدد على الحصول على هذين الوجهين من الشرعية من قبل العوامل التاريخية، كشرط ضروري لإضفاء الشرعية على هؤلاء المقاولين، وتسلب الضوء على قوى الهيمنة المتأصلة في هذه العملية. كما تعتبر هذه الشرعية بمثابة إدماج اجتماعي. من خلال إعادة تصور شرعية المقاولين الجدد كعملية إدماج اجتماعي، وهي عملية سلطوية تتطلب تلبية التوقعات المتعلقة بالتطابق والتغيير، فإن هذه الدراسة تعتبرها بمثابة تبني لـ "هلبيتوس مقاولاتي"؛ أي التجسيد المستدمج من قبل هؤلاء المقاولين.

**أهمية الدراسة:** من أهمية الدراسة أولاً، في محاولة توظيف مصطلح (الهلبيتوس المقاولاتي) بدل الثقافة المقاولانية أو الروح المقاولانية، بحيث نعتقد أن المصطلح يملك من القوة التعبيرية أكثر من المصطلحين السابقين بوصفه مصطلح عملياً، ثانياً، في محاولة تعرية وتفكيك المنظومة السوسيوثقافية التي تستخدم، في كثير من الأحيان، كمصطلح فضفاض لا يمكن القبض على معانيه، خصوصاً إذا تعلق الأمر بالعمل الممارس. إلى جانب محاولة الكشف على المعوقات الحقيقية التي تقف خلف هذه الاخفاقات المتتالية للمشروع التنموي.

**أهداف الدراسة:** تسعى من خلال هذه الدراسة إلى الوقوف على أسباب فشل وإخفاق آليات الدعم التي أنشأتها الدولة خصيصاً لترقية ودعم المؤسسات الصغيرة، وذلك من خلال:

- وصف نظري للهلبيتوس المقاولاتي الذي نعتقد أنه يمثل الحلقة المفقودة في غالبية المشاريع التنموية.
- تتبع مسار نشأة القطاع الخاص، بشكل عام، والمؤسسة الصغيرة، على وجه الخصوص، بغية الوقوف على المعوقات الإيديولوجية والسوسيوثقافية التي ساهمت إلى حد بعيد في عرقلة التنمية الاقتصادية
- محاولة إثبات الكيفية التي تحولت من خلالها آليات دعم المؤسسات الصغيرة إلى معوقات تسببت في كبت الهلبيتوس المقاولاتي.

• اقتراح منظورات وتصورات نسعى من خلالها إلى إعادة تكيف المنظومة السوسيوثقافية مع النماذج التنموية بكيفية تسمح بتنمية هايتوس مقاولاتي.

**منهج الدراسة:** اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي الذي نستند فيه على تصوراتنا لطبيعة الموضوع والمستقاة من خبرتنا في الميدانوعديد من الدراسات التي تناولت الموضوع، سواء بشكل يقارب الصيغة التي نطرحها، أو أحيانا أجزاء متفرقة من الموضوع.

### أهم النتائج المتوصل إليها

- الأثر السلبي للتوجه الإيديولوجي بعد الاستقلال، على نشأة القطاع الخاص.
- تسبب المنظومة السوسيوثقافية في ظهور الثقافة الاتكالية.
- فشل آليات الدعم في إعادة بعث المشروع التنموي.
- عدم تشكل الهايتوس المقاولاتي، للأسباب التي ذكرت، أدى إلى فشل كل المشاريع التنموية.

## 1. مفهوم المقاول في الثقافة الغربية:

تعددت التعاريف التي حاولت وصف وتحديد صفات المقاول بدءا برواد التيار الماركنتيلي وانتهاء بالمفاهيم المعاصرة. والشيء الذي لا يمكننا إلا أن نسلم بصحته هو وجوب الإجماع، بين أغلب المنظرين، والذي يقضي بعدم الاتفاق على تعريف محدد للمقاول، ولو حاولنا أن نحدد سبب هذا الاختلاف لقلنا أنه تشظي هذه الظاهرة (المقاولاتية) بين العديد من التخصصات، الاقتصاد، علم الاجتماع، علم النفس، علم النفس الاجتماعي والقانون. فمن ريشارد كانتيون (Richard Cantillon 1680-1734)، إلى جوزيف شومبيتر (Joseph Schumpeter 1883-1950)، يمكننا أن نستخلص من مجمل التعاريف التي تناولت المقاول هذه المعادلة التي تلخص لنا أغلب ما جاء في هذه التعاريف.

### المقاول = اللابقيين + المخاطرة + الابتكار (Jamio, 2013)

ومن بين من يعتقدون بفكرة المقاول الموهوب والشارق للعادة، وبين من يرونه شخص عادي، يقف ويليام غارتر William Gartner في صف الفئة الثانية، فيؤكد على أن المقاول بالفطرة هو مجرد خرافة فيقول "على الرغم من أن بعض المقاولين يولدون مزودين بطاقة وفطنة أكثر من غيرهم، إلا أن هذه القدرات تبقى فاترة وبدون فائدة ما لم تدعمها خصائص مثل المعارف والكفاءات والمهارات والخبرات المتراكمة عبر السنين" (Fayolle, 2012).

فالمقاول في اعتقاد ويليام غارتر هو شخص عادي يحسن اقتناص الفرص، فعادة ما يخلط الناس بين الفكرة والفرصة، فهو شخص يعرف كيف يتحين الفرصة المناسبة، وهذه الخاصية ليست فطرية بل تكتسب من خلال التجربة والممارسة وامتلاك المعطيات. كما يؤكد غارتر كذلك على السياق الذي قد يجعل الفرصة قابلة

للتحقيق أو مجرد فكرة نظرية يستحيل تحقيقها على أرض الواقع. من هذا المنطلق يجب التركيز على منجزات المقاول لا على شخصه أو ميزاته الشخصية.

## 2. السياق السوسيوثقافي الذي مهد لظهور نمط المقاول في المجتمع الأوروبي:

لقد كانت النهضة الأوروبية وما أفرزته من ثورات اقتصادية، اجتماعية وسياسية، وإصلاح ديني، اكتشافات علمية، وأطر معرفية، وبراديجم علمي، ومنهج عقلائي، كل هذا كان قد ساهم في تغيير المنظور إلى العالم، وأبرز في نهاية المطاف حداثة غيرت وجه المجتمعات الأوروبية كلية. وكانت الليبرالية الاقتصادية التي نادى بها آدم سميث ودافيد ريكاردو وامتدت حتى باريتو وشومبيتر، قد أنتجت الرجل ذو التوجه الاقتصادي (L'homoéconomicus)، ذلك الفاعل الرشيد الذي يسعى بعقلانية لتحقيق أعلى حد من المنفعة بأقل تكلفة. وكان ماكس فيبر في كتابه " الأخلاق البروتستانتية والروح الرأسمالية قد مهد لظهور هذا المقاول المبدع والخلق الذي يتميز بروح ابتكارية خلاقية، حين أكد في هذا الكتاب على أن الأخلاق البروتستانتية هي من ساعدت الفرد الأوروبي على التحرر من هيمنة الفكر الكنسي الذي كان يقيد كل مساعيه ومبادراته، فأبرزت هذه الأخلاق ما أسماه بالروح الرأسمالية والتي تشمل الإبداع، الفعالية، العزم، المبادرة والمثابرة، والتي ستشكل فيما بعد الخصائص والسمات الشخصية للمقاول في المجتمع الأوروبي. " غالباً ما يتم تحديد رؤية فيبر للمقاولاتية من خلال نظريته عن الكاريزما، ووفقاً لهذا التفسير، فإن إسهامه الرئيسي هو العثور، في ثنايا هذا التحليل الخاص بهذا النوع الخاص من الأفراد، على - الشخص الكاريزمي - الذي يبعث في نفوس الآخرين الرغبة في إتباعه، لا لشيء إلا لشخصيته المتميزة". (Swedberg, 2000)

على هذا الأساس تأتي أهمية السياق لتضع المنظومة القيمية والمعيارية التي تمهد لظهور المقاول بكل ما تحمل الكلمة من معنى. " ويتم بناء الدليل دائماً من منطلق مسألة تفرد الرأسمالية الحديثة، أي اقتصاد المعاملات (أو النقدي)، الذي يهدف للربح (الموجه من خلال حساب رأس المال)، بطريقة غير عادية، أي عن طريق المنافسة داخل السوق" (Bastin, 2015).

## 3. نظرية الحقل ورأس المال عند بورديو:

بورديو في تناوله لقضية السلطة يستخدم مصطلحات (الحقل ورأس المال)، والحقل حسب تعريف بورديو هو عالم مصغر ينتمي إلى الفضاء الاجتماعي العام، ومستقل عنه في الوقت نفسه. (M.Bonnaud, 2012) قد يكون حقلاً أدبياً، سياسياً، اقتصادياً، ثقافياً.... ويمكن اعتبار الحقل بنية متكاملة متمزجة لقواعدها وآلياتها، كل حقل له فئتيه المهيمنة والمهيمن عليها، صراعاته من أجل المحافظة أو الهدم، وآليات إعادة إنتاجه (Bourdieu, 2012) Conceptions Pouvoir Et Management. كل حقل محكوم بمناطق داخلي ويستحيل فهمه دون فهم ودراسة التمثيلات الخاصة بمنطقة. أما علاقات السلطة داخل الحقل فتخضع لمدى التحكم في رؤوس الأموال الرمزية الخاصة بالحقل، وكذا المؤسسات المتعلقة بها.

أما مصطلح رأس المال فهو في جوهره، حسب المفهوم البوردويوي، مصدراً للسلطة، ولأنه اجتماعي بطبيعته فلا يمكن فصله عن الحقل ذي الصلة (Maxim.V, 2009). ويستخدم بورديو هذا مصطلحاً للتدليل

على شرعية السلطة الاجتماعية، " فن العيش، الكياسة، الثقافة العالمية... للبورجوازية هي، بالنسبة لبورديو، رؤوس أموال اجتماعية تتمثل وظيفتها في إضفاء الشرعية على الهيرارشية الاجتماعية" (Addi, 2004).

فبين المنظور الحتمي للبنوية الذي يجعل من الأفراد مجرد وحدات تستجيب لإملاءات البنية، وبين التيارين الفينومينولوجي والوجودي اللذان يحولان الفرد إلى ذات فاعلة ومتحررة من جميع أشكال القيود، يتموقع بورديو وسط هذين الفلسفتين المتعارضتين بتبنيه لمنظور ثالث يجعل فيه العلاقة بين الفاعلين الذين يمتلكون رؤوس أموال ويتصرفون داخل حقول مختلفة، بمثابة الحل الأمثل الذي يمكننا من تجاوز ثنائية الفرد والمجتمع، ومنحنا القدرة على التحليل الصائب للظواهر الاجتماعية بشكل عام ولعلاقات السلطة على وجه الخصوص.

### 1.3. الهايتوس:

بالنسبة لبورديو فإن الهايتوس هو كل ما يتحكم في سلوكياتنا داخل سياق معين. وهو يشير إلى نماذج الإدراك والتأمل والفعل المستدحجة من قبل الفاعلين، والتي تسمح لهم بالاستجابة بشكل مناسب مع ما تقتضيه بيئتهم. من هنا يعرفه على أنه " القانون الجوهرى المودع في كل فرد من خلال التربية أولاً، بوصفه شرطاً لا لتوحيد الممارسات فقط، بل أيضاً ممارسة المشورة، لأن التصحيحات والتعديلات المنجزة من قبل الأفراد أنفسهم تفترض التحكم في قانون مشترك، بحيث لا يمكن لمؤسسات التعبئة الجماعية النجاح دون حد أدنى من التوافق بين الهايتوس لأفراد الذين توكل لهم مهمة التعبئة (نبي، رئيس حزب...)، وبين استعدادات أولئك الذين يجتهدون في التعبير على تطلعاتهم" (Bourdieu, 1972).

وتكمن أهمية مفهوم الهايتوس عند بورديو في الربط بين المستوى الكلي (الحقل) والمستوى الجزئي (الفرد)، بحيث تؤثر ممارسات هذا الأخير حتماً على بنية الحقل والعكس صحيح. من هنا يمكن أن نستخلص أن الهايتوس هو بنية تشكلت من تجليات الوعي الفردي ومكتسبات البيئة والسياق الاجتماعي، فأنتجت نسق من الاستعدادات المدركة وغير المدركة تحولت مع الوقت إلى نموذج إرشادي استمد هويته من البنية ليعود فيؤثر فيها من خلال التجديد المبدع للأفراد. " فالهايتوس هو نسق من الاستعدادات الدائمة القابلة للتحويل، فهي كبنيات منتظمة (structures structurées) قابلة لكي تتحول إلى بنيات ناظمة (structurantes) (لعربي، 2014).

#### أ. الهايتوس المقاولاتي (المفهوم النظري):

يقضي الحديث عن تطوير المنظور الممارساتي للمقاولاتية، كما جاء في نظرية بورديو عن الحس الممارساتي (التطبيقي)، التركيز على مجال النشاط المقاولاتي الذي يعنى باكتساب الشرعية للمقاولين الجدد، داخل حقل يمكن اعتباره البداية العملية للهايتوس المقاولاتي. ويتضمن الحقل المقاولاتي (بالمفهوم البوردوي)، لجمع معين، القيم، القواعد والتعاقدات المتصلة بالممارسة المقاولاتية. وتشكل هذه المنظومة من التاريخ الاقتصادي والصناعي والتجاري للمجتمع، وكذا التجارب المتراكمة للنجاح والفشل المقاولاتي. وبما أن المقاربة البوردوية هي مقارنة ممارساتية فإن الهايتوس المقاولاتي يشترط مسبقاً وجود حقل اقتصادي يشتمل على منظومة متكاملة من القيم والتعاقدات الممتسدة والشرعية، حتى يقوم بعد ذلك المقاولون بتشرب وتبني هذه القيم والقواعد ليتمكنوا من تأسيس شرعيتهم. " أما الجزء الثاني فيبحث كيف يتم إنشاء القواعد والمعايير الشرعية في الحقول وكيف يتبنى المقاولون ممارسات

محددة لتبدو مشروعة (Spigel, 2012).

وقد استخدم بورديو هذه المصطلحات والمفاهيم مثل: الهايبتويس، الحقل، رأس المال الثقافي والرمزي... بهدف تفكيك مفهوم السلطة وكيفية تكوينها. وبما أننا بصدد دراسة للمقاول وللهايبتوس المقاولاتي فالسلطة هنا هي الشرعية التي يتحصل عليها المقاول داخل الحقل الاقتصادي وذلك من خلال اكتساب رأس مال رمزي. " على هذا يكون الحصول على هذه الواجهة الشرعية بمثابة العنصر الأساسي تأسيس الهايبتوس المقاولاتي" (Maxim.V, 2009) يعتبر وورديو أن الرأسمال الثقافي هو من الشروط الأساسية التي تشكل الهايبتوس المقاولاتي. " جلب رؤوس الأموال اللازمة، يستوجب على المقاولين تطوير شكل جد محدد من رأس المال الثقافي، إذا أرادوا لشرعيتهم أن تتموضع تجاه عامة المستثمرين" (Spigel, 2012) فرأس المال الثقافي هو من سيصعب على هؤلاء المقاولين شرعية أكثر كما سيسمح لمبالمتمركز داخل الحقل الاقتصادي والحصول على الرأسمال الاقتصادي والرمزي في الوقت نفسه، وهو ما سيشكل فيما بعد ما نسميه بـ " الهايبتوس المقاولاتي ". " فقط المقاولون الذين يتوافق هايبتوسهم، بشكل تام، مع القواعد والقيم والتعاقدات التي تشكل عالم الأعمال، هم من سيتحصلون على الشرعية ويكون بإمكانهم الحصول على الموارد التي يحتاجون إليها" (Spigel, 2012).

#### ب. الهايبتوس المقاولاتي (المفهوم الإجرائي):

سبق وأن أشرنا إلى أن الهايبتوس المقاولاتي ينطوي على بعد ممارساتي (تطبيقي)، أي إجرائي. فإذا كان الهايبتوس هو نتاج للبنية وتشكيل لها في الوقت نفسه، أي هو بمثابة " ذاتية اجتماعية"، فإن الهايبتوس المقاولاتي، بالمعنى الإجرائي، هو كل ما يمكن ملاحظته من سلوكيات وأفعال يكتسبها المقاول الجديد أثناء محاولة التأقلم مع الحقل المقاولاتي، وذلك من خلال تبني قيم جديدة تسمح له بالاندماج والتمركز. من خلال إعادة تصور شرعية المقاولين الجدد كإدماج اجتماعي، وهي عملية محملة بسلطة تقتضي الاستجابة لمتطلبات الامتثال والتغيير، فإننا نعتبرها بمثابة تبني لـ "هايبتوس مقاولاتي"؛ أي نمط التجسيد المحدد من قبل القادمين الجدد على أرض الميدان (الحقل) (Maxim.V, 2009). من هنا يصبح مفهوم الهايبتوس المقاولاتي قابلاً للتمييز والقياس، وبإمكاننا تلمس ملامحه من خلال الملاحظة التجريبية الهادفة إلى تتبع السلوكيات والأفعال التي سيتبناها المقاول الجديد بهدف اكتساب الشرعية والاندماج والتمركز. يجب على المقاولين الجدد أن "يتلاءموا" مع المقولات السائدة حول ما ينبغي على الوافدين الجدد القيام به والمظهر الذي ينبغي أن يتجلى من خلاله. وبالتالي، فإن الحصول على هذا الجانب من الشرعية هو عنصر أساسي في ترسيخ هايبتوس مقاولاتي (Maxim.V, 2009).

#### 4. أسباب انعدام هايبتوس مقاولاتي في الجزائر:

##### 1.4 الأيديولوجية الاشتراكية:

إن المتتبع لمسار التحولات الاقتصادية في الجزائر منذ الاستقلال يدرك جلياً مختلف الأزمات التي يعاني منها المجتمع الجزائري والتي لا تتعلق بالمجال الاقتصادي بشكل خاص. فالسياسات الاقتصادية لا تكاد تنفك عن

الاجتماعي، الثقافي، الديني والايديولوجي. ولقد كانت مختلف المراحل التي مرت بها السياسة الاقتصادية للجزائر تعكس في كل مرة الإشكاليات المعرفية، الثقافية والايديولوجية المرتبطة أساسا بقيم المجتمع الجزائري.

فبدأ بمرحلة التسيير الذاتي للمؤسسات، الذي انتهجته الجزائر مباشرة بعد الهجرة المكثفة لأعداد غفيرة من المعمرين الذين تركوا فراغا رهيبا في المؤسسات، فشل هذا النمط من التسيير في التحكم في سير وإدارة الشركات والمؤسسات بشكل عقلائي ورشيد نظرا لقلّة ونقص الكفاءات والخبرات الجزائرية في هذا المجال. "عمل التسيير الذاتي في القطاع الصناعي على محاولة تعويض الأجراء والمالكين للوحدات الصناعية الذين تركوها بعد الاستقلال بالعمال الجزائريين، ولكن نظراً لنقص تكوين الفئات العمالية الجزائرية، انتهت مسألة التسيير الذاتي في هذه القطاعات إلى الفشل والإخفاق" (الحاج، 2005) قررت القيادة الجزائرية بعد ذلك تغيير النهج السياسي والاقتصادي وتبني النموذج الاشتراكي، الأمر الذي أدى إلى تقييد القدرات الفردية وقتل الروح الفردانية التي كان الموظفون والعمال قد اكتسبوها أثناء عملهم لدى المعمرين كما لدى الشركات الفرنسية.

كان النظام الاشتراكي بمثابة التوجه الايديولوجي الذي عطل الفعالية الفردية بسبب حملته الثقافية والايديولوجية التي كانت تسعى إلى تحقيق المساواة بين أفراد المجتمع، لكن في واقع الأمر طغى عليها طابع العلاقات الشخصية، المحاباة والمحسوبية. هذه المساواة لم تكن نابعة من منظومة معرفية تتماشى مع البنية السوسيوثقافية للمجتمع الجزائري، بقدر ما كانت تستجيب إلى الصراع السياسي الذي ولدته الحرب الباردة. ثم أن حقيقة هذه المساواة لم تكن إلا مجرد شعارات فارغة من محتواها الاجتماعي والتطبيقي، متمثلة في الخطابات الشعبوية بحيث كانت آنذاك تروي غليل الجماهير الشعبية المتعطشة للحرية والمساواة وكل الشعارات التي كانت محملة في الخطاب الثوري. "وما يمكن قوله عند هذه المرحلة الحاسمة في تاريخ الجزائر المستقلة فيما يخص التوظيف والتكوين والترقية، هو عدم الالتزام بتطبيق القوانين بطريقة علمية بالإضافة إلى الإهمال الكبير في تسيير المؤسسات" (نصيرة، 2016).

#### 2.4 الدولة الأم:

بغض النظر عن الصراعات التي اندلعت في صيف 1962 بين القادة الجزائريين، كانت الدولة التي أُسست بعد الاستقلال بمثابة الدولة الأم التي تسعى لأن تعوض أبنائها عن المعاناة والحرمان والفقر وسوء المستوى المعيشي، والظلم والاستبداد، وكل أشكال السيطرة والهيمنة التي عانوا منها في الفترة الاستعمارية. فتمثلت ظاهرة الدولة الأم في مجانية التعليم وتعميمه على كل ربوع وشراخ الوطن، دعم السلع والبضائع ذات الاستهلاك الواسع، إنشاء مرافق الترفيه والتسلية العمومية لفائدة الأفراد والعائلات الجزائرية، السعي من أجل ضمان مناصب شغل ثابتة لكافة المواطنين البالغين وذلك من خلال المشاريع الصناعية الكبرى، مشاريع الثورة الزراعية، التجنيد والتوظيف في صفوف الشرطة والدرك. كل هذه الإجراءات والتدابير التي كان هدفها الاهتمام بحاجيات المواطنين ورعايتهم وتعويضهم عن المعاناة، أفرزت نموذج للمواطن الاتكالي، اللافعال، العاجز عن كل محاولات الابداع والخلق. "تبنت الدولة مجموعة من الاجراءات انداك ضمن المخطط الخماسي (1980-1984) ضمن "مشروع اعادة الهيكلة" للتخلص من المركزية والبيروقراطية التي قضت على روح المبادرة والابداع" (سميرة، 2018).

### 3.4 التضييق على القطاع الخاص:

بعدها انتهجت الدولة الجزائرية التوجه الاشتراكي تأسيا بالاتحاد السوفياتي الذي كان سندا للمقاومة الجزائرية، من جهة، ورفضاً للأيدولوجية الليبرالية التي ترمز، في المخيال الجماعي للجزائريين دولة وشعباً، إلى الأيدولوجية الكولونيالية، كان مجال العمل في القطاع الخاص جد محتشم، يقتصر فقط على بعض القطاعات التجارية الصغيرة. فقد كانت سياسة الدولة آنذاك تعول في الاستثمارات الكبيرة على القطاع العام. " وهكذا نلاحظ أم المؤسسة الصغيرة الخاصة وضعت ضمن مخطط تصنيعي محدد لا يمكنها الخروج عنه، لأن الدولة لا يجب، بأي حال من الأحوال، أن تساهم في إنشاء قاعدة صناعية لفائدة البورجوازية المحلية، ولهذا حددت نشاطها بالكيفية التي تحدف إلتضييق على القطاع الصناعي الخاص " (زهية، 2013) ولا زال هذا التمثل للقطاع الخاص يرمز، في أذهان الجزائريين، إلتاستغلال الفاحش الذي لا يسعى إلا إلى الربح المادي دون مراعاة الجوانب الاجتماعية والإنسانية.

### 5. مساهمة آليات الدعم في كبت الهايتوس المقاولاتي:

بعد تغيير التوجه الاقتصادي والانتقال إلى اقتصاد السوق في تسعينات القرن الماضي، حاولت الحكومة الجزائرية، في إطار الإصلاحات الاقتصادية، أن تعتمد خطط تنموية جديدة تحاول من خلالها دعم النمو الاقتصادي المتعثر منذ أكثر من عقد من الزمن. ومن بين الخطط الاقتصادية أطلقت ما أسمته دعم المؤسسة الصغيرة، والذي تمثل أساساً في إنشاء مجموعة من الهيئات المكلفة بترقية الشغل وإنشاء المؤسسات، كالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)، والصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC). لكن لا يكاد يخفى على أحد أن جميع هذه المشاريع كانت بمثابة الإجراءات السياسية التي اعتمدها الدولة، نظراً للأحداث الدامية التي شهدتها العقد الأخير من القرن العشرين، من أجل ما سمي بـ " شراء السلم الاجتماعي ". كان الهدف الأساسي من هذه المشاريع التقليل من نسبة البطالة، حيث بلغت نسبة 28,1% في سنة 1995 (ONS, 2018)، من خلال مناصب الشغل التي توفرها هذه المؤسسات الصغيرة، من جهة، ومحاوله امتصاص الغضب الشعبي الذي تأجج نتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. على الرغم من الإحصائيات المعلنة من قبل هذه الهيئات بخصوص نسب نجاح المؤسسات الصغيرة المنجزة في هذا الإطار، والتي تميل إلى التفاؤل بخصوص النتائج الإيجابية ونسبة استرجاع القروض، إلا أن الواقع يبنى بالعكس. فحسب الإحصائيات الرسمية لوزارة الصناعة والمناجم فقد بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 2018 إلى 1.074.503 بين القطاعين الخاص والعام، بحيث يمثل القطاع الخاص أكثر من 50%، أما مساهمة مجمل هذه المؤسسات في إجمالي الصادرات خارج المحروقات فقد بلغ ما قيمته 34.763 دولار أمريكي (PME, 2018). وحتى إذا كانت هذه المؤسسات قد ساهمت في تقليص نسبة البطالة فإنها قد أخفقت في دورها الأساسي والمتمثل في خلق قطاع اقتصادي منتج يلبي حاجيات السوق الوطنية ويساهم في رفع نسبة الصادرات خارج المحروقات.

إننا حكمنا على إخفاق هذه الآليات في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام، نابع من تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها المجتمع الجزائري بحكم اقتصاده الريعي الذي يعتمد بصفة خاصة على المحروقات، عجز الميزان التجاري، ارتفاع نسبة الواردات، انخفاض قيمة الدينار، البطالة، تدهور المستوى المعيشي..... إضافة إلى هذه المعطيات الاقتصادية والاجتماعية، فإن ميل الشباب لإنشاء المؤسسات الصغيرة في إطار آليات الدعم، مرتبط عموماً بثقافة الدولة الراعية، أو ما أسميناه " الدولة الأم ". فعامة الشباب ينطلقون من قناعة قبلية أصبح متعارف عليها بـ "سياسة مسح الديون"، هذه القناعة تساهم في تثبيط فعالية الشباب، حتى وإن كانت نواياهم حسنة. أما بعضهم فيتبنى منطق ما أسماه الدكتور ناصر جابي بـ ثقافة القفازة " (جابي، 2004)، أي الاستفادة اللامشروعة من الفرص دون مراعاة القيم الاخلاقية.

لقد أسهمت الدولة من خلال هذه الآليات في كبح فعالية الأفراد والحط من قيمة العمل، فانطلاقاً من التمثل الاجتماعي للمقاوم بالمعنى العامي، أي الذي يعني في مفهوم عامة الناس ذلك الشخص الذي ينشط في مجال أشغال البناء، والذي يستطيع أن يراكم رؤوس أموال ضخمة في مشاريع سهلة الإنجاز وغير مكلفة، والذي يملك أفخم السيارات ويسكن أجمل الفيلات في أرقى الأحياء. هذه الصورة النمطية للمقاوم أصبحت هي النموذج المحتذى من قبل غالبية الشباب. لهذا حين فتحت الدولة باب إنشاء المؤسسات الصغيرة عن طريق الدعم، تسابق الشباب، المحكومون بتلك الصورة النمطية، ليصبحوا مقاومين ورجال أعمال في ظرف قصير ودون أي مجهود ولا فكر خلاق ولا ابداع.

وإذا كان ماكس فيبر رائد المذهب الفردي (Individualisme) الذي يرى في الفرد (الفاعل) محركاً ومنتجاً أساسياً للبنية الاجتماعية من خلال تفاعلاته مع باقي أفراد المجتمع، يعتقد أن الأخلاق الدينية هي من أنتجت روح الرأسمالية التي أفرزت المقاوم في شكله الحدائثي في المجتمعات الأوروبية. ليس المذهب الأخلاقي في دين معين بل السلوك الأخلاقي الذي يحدده الدين هو من حدد نمط الحياة، بطريقة منهجية وعقلانية، وشق الطريق أمام روح الرأسمالية الحديثة (فيبر، 1905). قلت إذا كان رائد التيار الفردي يعتقد أن الأخلاق الدينية هي من تساهم في خلق روح الرأسمالية وبالتالي في نشأة الفكر والثقافة المقاولانية، فإن هذا ليس إلا تأكيداً على أن المقاوم هو نتاج للمحيط السوسيوثقافي للبيئة التي يعيش فيها. من هنا يأتي تأكيدنا على أن آليات دعم المؤسسات الصغيرة ساهمت إلى حد بعيد في كبت الهايتوس المقاولاتي.

## 6. مستقبل الممارسة المقاولانية في الجزائر:

إننا نعتقد من خلال ما أسلفناه أن السياسات الاقتصادية في الجزائر كما المنظومة السوسيو -ثقافية قد أخفقت في تنشئة المقاوم المبدع، المبتكر، الفعال، اللانتهازي (بالمفهوم السليبي)، الذي يحقق نجاحاته من خلال قدراته واستعداداته الشخصية داخل محيط اقتصادي منتظم، يسوده التنافس الشريف، والذي يساهم في تنمية الاقتصاد المحلي والوطني، وتكون له القدرة على التغلغل في الأسواق الإقليمية والعالمية. ومعظم التجارب السابقة، سواء الممثلة في آليات دعم المؤسسات الصغيرة، أو المبادرات الشخصية التي يلجأ أصحابها إلى القروض الإستثمارية

الممنوحة من قبل البنوك الوطنية، قلت معظم هذه التجارب بآء بالفشل وأثبتت أن إشكالية المقال أعمق من أن تختزل في الجانب الاقتصادي، أو بعض التسهيلات في الإجراءات القانونية.

من هذا المنطلق لجأنا إلى استخدام مفهوم الهايبتوس المقاولاتي لنحاول أن نقترح منظورا استثماريا نسعى من خلاله إلى وضع بعض المعالم والأطر، وترسيخ بعض القيم والمعايير التي ستساهم، حسب اعتقادنا، في توفير البيئة والمناخ الملائمين لدعم وتطوير وترقية الأفراد الذين يمتلكون استعدادات وقدرات تؤهلهم لأن يكونوا مقاولين ناجحين، يؤثرون في محيطهم إيجابيا من خلال ترسيخ هايبتوس مقاولاتي مثالي.

فكما أوضحنا في التعريفات السابقة أن مفهوم الهايبتوس يرتبط بالسلطة، والسلطة تعني هنا الشرعية التي سيمتلكها المقاولون الناشئون. فعوض أن يمتلك المقاول سلطته الرمزية من خلال الرأس مال الاجتماعي، أي شبكة العلاقات الاجتماعية، والتي هي في العادة علاقات مبنية على المحاباة والمحسوبية، والتي تمكن صاحبها من الحصول على امتيازات مادية ومعنوية دون مؤهلات ولا حتي مقابل شرعي وعقلاني، يكون الحصول على الشرعية، وفق الهايبتوس المقاولاتي، يستند إلى منطق شرعي وعقلاني يحكم العلاقات بين الأفراد المقاولين، ويؤسس لهيكلية مقبولة اجتماعية ناتجة عن امتلاك المقاولين لرأس مال ثقافي يتمثل في القدرات الإبداعية والمهارات الابتكارية والاستعدادات الذهنية إلى جانب المؤهلات العلمية. هذا ما سيتولد عنه رأس مال رمزي يسمح للمقاولين بامتلاك شرعية قانونية واجتماعية بعيدة كل البعد عن الضوابط العفوية والعلاقات الفوضوية.

نعتقد أنه بإمكاننا أن نطور نظرية الحقول، والرأس مال الثقافي والرمزي وكذا الهايبتوس المقاولاتي بشكل يتماشى مع منظومتنا السوسيوثقافية، هذا إذا امتلكننا إرادة سياسية حقيقية تسعى فعليا إلى النهوض بالاقتصاد الوطني وتطوير وترقية المؤسسات الصغيرة على وجه الخصوص.

### الخلاصة:

هناك العديد من الباحثين في هذا الشأن الذين يرفضون الطرح الذي يدعي أن روح المقاولاتية هي خاصية جوهرية يتميز بها قليل من الأفراد. وهم يؤكدون أن تقديم المقاول بوصفه شخصية بطولية هو مجرد أسطورة تشكلت داخل البناء الاجتماعي لتموضع فيما بعد في شكل حقيقة، وأن النشاط المقاولاتي يندرج ضمن واقع اجتماعي يفرض حدودا على خيارات الأفراد. من هذا المنطلق جاء اختيارنا لمصطلح الهايبتوس المقاولاتي الذي نعتقد أنه يغطي مساحة مفهومية شاملة، تتضمن من جهة معطيات السياق والمنظومة السوسيوثقافية، ومن جهة أخرى القدرات والاستعدادات النفسية للمقاول.

يبدو أن مستقبل الممارسة المقاولاتية غامض نوعا ما في ظل اعتماد نفس آليات إعادة إنتاج الإخفاق والفشل. فعلى الرغم من فشل تجارب آليات دعم وترقية المؤسسة الصغير، في تسعينات القرن الماضي، إلا أن الدولة لا زلت تنتهج نفس النمط من الدعم ومنح القروض من قبل بنوك وطنية توظف عادة في لأغراض سياسية بحتة. على هذا الأساس نرى أنه من الضروري على الدولة الجزائرية أن تأخذ في الحسبان جميع الأبعاد السوسيوثقافية أثناء وضع الخطط التنموية. فالتجارب السابقة أثبتت فشل المنظور الاختزالي ذو البعد الواحد. "

ولهذا يصبح من الضروري هنا النظر إلى الفكر والثقافة كأساس لانطلاق اية سياسة تنمية تستهدف تحديث المجتمع ونقله من حالة التخلف إلى حالة أكثر تقدماً" (سويدي، 1990) إن انعدام الفعالية وروح الابتكار والتجديد قد أصبح بمثابة ثقافة سائدة في المجتمع الجزائري، ساهمت الدولة بقسط كبير في ترسيخها وتكريس آليات إعادة إنتاجها. لهذا يستوجب على القائمين على النظام أن يعملوا بجد على ترسيخ هايبيتوس مقاوالاتي يساعد على نجاح المشاريع التنموية الاقتصادية بشكل عام، والمؤسسة الصغيرة على وجه الخصوص. "إن من أسباب التطور هو قدرتنا على التخيل، التنظير، التفكير، التجربة، الاختراع، الفصاحة، التنظيم، الإدارة وحل المشكلات، والقيام بمئات الأشياء الأخرى بمحض عقولنا وأيدينا التي تساهم في تقدم الأفراد والإنسانية جمعاء". (Harrison, 1985)

#### قائمة المراجع:

- جابي ناصر. (7, 2004). الأسطورو، الجيل والحركات الاجتماعية في الجزائر، أو الأب الفاشل والأبن القافر. مجلة إنسانيات العددان 25-26، جويلية-ديسمبر 2004.
- حربي سميرة. (11, 12, 2018). التوجه الايديولوجي لمسار التنمية المستدامة في الجزائر. دراسات في التنمية والمجتمع (9).
- حساين زهية. (2013). عوامل ميلاد وتنمية اليقظة المقاوالاتية، بين المعاش، الحركية وعوامل المنشيء. أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية. وهران، وهران الجزائر: جامعة وهران.
- زوال نصيرة. (2016). القيم الاجتماعية كعميق للمشروع التنموي الصناعي الجزائري. تاريخ الاسترداد 20 مارس، 2019، من مجلة دراسات: [www.univ-chlef.dz/eds/?article](http://www.univ-chlef.dz/eds/?article)
- صلاح الدين لعربي. (نوفمبر، 2014). مفهوم اليايبيتوس عند بيبور بورديو. مجلة العلوم الاجتماعية (9)، صفحة 4.
- ماكس فيبر. (1905). الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية (الإصدار مركز الإنماء القومي). (مركز الإنماء القومي، المحرر، ومحمد علي مقلد، المترجمون) بيروت لبنان،، ت. محمد علي مقلد، بيروت لبنان، نسخة رقمية، ص 184.
- محمد سويدي. (1990). مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري. بن عكنون، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- مراد مولاي الحاج. (2005). المجتمع الجزائري، العمال الصناعيون في الجزائر: ممارسات وتمثلات. دراسة ميدانية بثلاث مؤسسات صناعية بمنطقة طرارة، أطروحة دكتوراه الدولة في علم الاجتماع. وهران، السانانية: جامعة وهران.
- مولاي حاج مراد. (2005). المجتمع الجزائري، العمال الصناعيون في الجزائر: ممارسات وتمثلات.، دراسة ميدانية بثلاث مؤسسات صناعية بمنطقة طرارة، أطروحة دكتوراه الدولة في علم الاجتماع السانانية. جامعة وهران.

- Addi Lahouari. (2004). Pierre Bourdieu revisité. La notion de capital social. L'anthropologie du Maghreb. Lecture de Bourdieul ، paris France: Awal Ibis Press.
- Bastin Gilles. (2015). L'entrepreneur chez Max Weber,. PierreMarie Chauvin; Michel Grossetti; Pierre-Paul Zalio. Dictionnaire sociologique de l'entrepreneuriat.Presses de Sciences Po.
- Ben Spigel. (2012). Regional cultural contexts and entrepreneurial intentions. a bourdieuian approach6 ، Texas, United States: Paper presented at Babson Entrepreneurship Research Conference,.
- Bis PME. (N 32 5, 2018). Ministere de l'industrie et des mines. تاريخ الاسترداد 14 من 2019 ، 2 Bulletins d'information statistique de la PME: <http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique>
- Bonnaud Pierre M.. (Décembre, 2012). Pierre Bourdieu et le concept de champ littéraire. 17 تاريخ الاسترداد janvier, 2019 ، [www.researchgate.net/publication](http://www.researchgate.net/publication),
- Bourdieu Conceptions Pouvoir Et Management. (2 9, 2012). تاريخ الاسترداد 12 08 من 2018 <http://www.letexier.org/IMG/pdf/LeTexier>
- Bourdieu Pierre. (1972). Esquisse d'une théorie de la pratique.Paris France: édition du seuil.
- De Clercq Dirk and Maxim Voronov. (4 August, 2009). The Role of Domination in Newcomers' Legitimations Entrepreneurs. 20 تاريخ الاسترداد Mars, 2019 ، [org.sagepub.com](http://www.org.sagepub.com) at Brock Univ: [www.org.sagepub.com](http://www.org.sagepub.com)
- Dirk de C.and Maxim.V. (2009). Toward a practice perspective of entrepreneurship- entrepreneurial legitimacy as habitus. International small business journal8 ،
- Fayolle Alain. (2012). Entrepreneuriat, apprendreàentreprendre,.Paris France: Dunod.
- Jarniou Cathrine. (2013). Le grand livre de l'entrepreneuriat,.Paris, France: dunod.
- Lachachi Wassila. (2006.). l'influence des valeurs et de l'environnement sur l'orientation stratégique de l'entrepreneur privéAlgérien. thèse de doctorat.Tlemcen: universitéAboubakr Belkaid Tlemcen.
- Lawrence E. Harrison. (1985). Underdevelopment Is a State of Mind, The Latin American Case.university press of America.
- ONS. (8 11, 2018). Office National des Statistique,. (المحررONS) ، تاريخ الاسترداد 13 من 2019 ، 1 Chapitre II emploi: [www.ons.dz/IMG](http://www.ons.dz/IMG)
- Roune Rachid. (2015). l'influence des facteurs socioculturels et motivationnels sur les comportements des acteurs de la promotion de l'entrepreneuriat, ANSEJ, CNAC et ANGEM, en Kabylie (Algérie),.thèse de doctorat ، universitéaméricaine.
- Statistiques du commerce extérieur de l'Algerie. Décembre, 2018. تاريخ الاسترداد 19 Mars, 2019 ، [douane.gov.dz: http://www.douane.gov.dz](http://www.douane.gov.dz)
- Swedberg Richard. (2000). the social science view of entrepreneurship: introduction and pratical application. 25. Oxford: U.Press.